



المرصد الأورومتوسطي
لحقوق الإنسان

الخنق مرّتان

ممارسة الأجهزة الأمنية الفلسطينية للاعتقال
التعسفي في فلسطين

(الضفة الغربية وقطاع غزة) - تقرير العام 2015

شباط (فبراير) 2016



المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (جنيف)



منذ ابتداء ما عُرف بالانقسام الفلسطيني صيف العام 2007، مارست الأجهزة الأمنية الفلسطينية، سواء منها التي تتبع لمنظمة فتح في الضفة الغربية، أو تلك التي تتبع لمنظمة حماس في قطاع غزة، انتهاكات مختلفة للحريات العامة في المناطق التي تقع تحت سلطتها، وعلى رأس هذه الانتهاكات، الاعتقال والاستدعاء التعسفي للأشخاص على خلفيات تتصل بانتمائهم السياسي أو ممارستهم للحق في التعبير السلمي عن الرأي والاحتجاج، وخصوصاً بحق أولئك الذين يتبعون للحزب الآخر أو يعارضون سياسات المسؤولين ويفرضون تصرفات الأجهزة الأمنية، وبصورة أثرت عميقاً على العلاقات الاجتماعية الفلسطينية والثقة المتبادلة بين أطراف المجتمع.

وصحيحٌ أن مقدار الانتهاكات للحريات العامة كان في الضفة الغربية أكثر منه، عددياً، مما هو في قطاع غزة، وبفارق كبير، سواء في العام 2015، الذي يرصده هذا التقرير، أو على مدار الأعوام السابقة. لكن الثابت أيضاً أن كلتا المنظومتين في كلتا المنطقتين قد مارستا اعتقالات واستدعاءات تعسفية على خلفيات لها علاقة بالانتماء السياسي والرأي، وأرفقتا هذه الممارسات بعدد من الانتهاكات المتصلة؛ كقمع التظاهرات والاعتصامات السلمية ثم اعتقال القائمين عليها أو من المشاركين فيها، والاعتداء على صحفيين بحكم ممارستهم لعملهم واعتقالهم، إضافة إلى التعذيب.

ويعرض هذا التقرير نماذج وإحصاءات لأهم وأبرز حالات الاعتقال والاستدعاء التعسفي والتعذيب التي قامت بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة على خلفيات الانتماء السياسي والتعبير عن الرأي، حيث يوثق لـ 1274 حالة اعتقال تعسفي في الضفة الغربية، و117 في قطاع غزة. إضافة إلى 1089 استدعاءً تعسفياً في الضفة الغربية، و98 استدعاءً في قطاع غزة. كما يعرض لأساليب التعذيب التي استخدمتها الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة، وعلى رأسها الضرب والشتم والمعاملة المهينة.

ومن المؤسف أن الجهتين الحاكميتين في الضفة وغزة، وأنصارهما، ترفضان الانتقادات التي توجّه إليهما في هذا الصدد، وأحياناً تتكرانها. والأهم أن مجرد الحديث عن هذه الانتهاكات يعدّه البعض أحياناً في خانة «تعميق الانقسام» بين الطرفين، فيما لا يُنظر إلى «الانتهاك ذاته» كسبب رئيسي للانقسام، ويُنسى في زحمة الحديث السياسي أن هناك إنساناً يعاني هنا وهناك، فقط بسبب حملته رأياً سياسياً يخالف سياسات الحزب الحاكم.

وعليه، فإن هذا التقرير يهدف إلى لفت النظر إلى «الخنق المركب» الذي يتعرض له الفلسطينيون في ضوء معاناتهم اليومية من الاحتلال من جهة، ومن الأجهزة الأمنية الفلسطينية من جهة أخرى، ما يجعل هذه الممارسات بمثابة «خنق ثان» للفلسطينيين ومعاناة فوق معاناتهم، ما يستدعي من المسؤولين اتخاذ خطوات أكثر جدية لوقف هذه الانتهاكات بشكل مطلق.

ويهدف هذا التقرير، كذلك، إلى وضع المسؤولين في السلطة الفلسطينية أمام مسؤولياتهم، في ضوء صيرورة فلسطين طرفاً في العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، والذي تعد الأفعال المذكورة في هذا التقرير خرقاً خطيراً له.

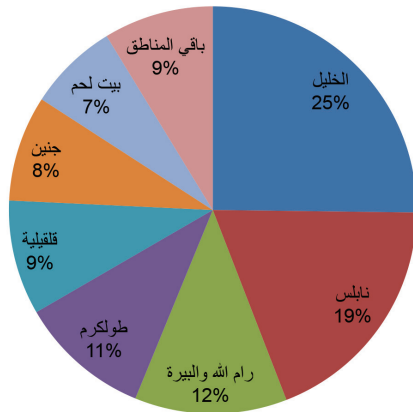
ويعنى هذا التقرير كذلك بنقل الصورة للمقررين الخاصين بالأمم المتحدة في المجالات التي جرى انتهاكها، من أجل بذل الجهد بالتواصل مع السلطة الفلسطينية لمنع هذه الانتهاكات مجدداً ومحاسبة المسؤولين عنها وإنصاف الضحايا.

أولاً: انتهاكات الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية:

تقوم قوات أمن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وبشكل خاص جهاز «الأمن الوقائي» التابع لوزارة الداخلية الفلسطينية، ويقوده اللواء «زياد هب الريح»، وجهاز «المخابرات العامة»، والذي يقوده اللواء «ماجد فرج» وبيتع مباشرة لمؤسسة الرئاسة الفلسطينية، بممارسة الاعتقالات والاستدعاءات التعسفية، خصوصاً على خلفيات سياسية، وبشكل واسع، يزيد عن الـ 1000 حالة سنوياً منذ العام 2007. وتستهدف هذه الاعتقالات والاستدعاءات خصم «فتح» السياسي، من الأفراد المزعوم انتماءهم لحركة «حماس»، أو «الكتلة الإسلامية»، والتي تمثل الجناح الطلابي لحماس في الجامعات، إضافة للنشطاء في الحركات الفلسطينية الأخرى أو المستقلين الذين يمارسون نقداً حاداً للسلطة الفلسطينية أو لمسؤوليها، كما تستهدف أحياناً نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي الذين يوجهون النقد السياسي للسلطة من خلال صفحاتهم الشخصية.

الاعتقالات

توزيع الاعتقالات التعسفية على مدن الضفة الغربية



بلغ عدد الاعتقالات التعسفية التي سجلها المرصد الأورومتوسطي في الضفة الغربية 1274 حالة اعتقال، أبرزها كان في مدينة «الخليل» جنوب الضفة الغربية، والتي سجلت لوحدها 321 حالة اعتقال تعسفي، تلتها «نابلس» في شمال الضفة بمجموع 241 حالة، فرام الله والبيرة بـ 154 حالة اعتقال، ثم «طولكرم» بـ 133 حالة اعتقال، وسجلت «قلقيلية» 116 حالة اعتقال، أما جنين فسجلت 107 حالات، تلتها بيت لحم بـ 91 حالة، وتوزعت الحالات المتبقية على باقي المناطق (القدس وبيت لحم وأريحا وسلفيت وطوباس)¹.

وتراوحت مدة الاعتقال التعسفي في الضفة الغربية من 24 ساعة إلى عدة أيام، ووصلت في أكثر من 27% من الحالات إلى أكثر من شهر، كما امتدت أحياناً إلى عدة أشهر.

1. يحتفظ المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بقائمة تضم أسماء جميع الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي في مدن الضفة الغربية المختلفة وتاريخ ذلك.

وقد حاز جهاز «الأمن الوقائي» على الرقم الأكبر من عدد الاعتقالات التعسفية في الضفة، إذ بلغت (712) حالة اعتقال تعسفي، فيما بلغ عدد الاعتقالات التعسفية التي قام بها جهاز «المخابرات العامة» (494) حالة اعتقال تعسفي، ونفذ جهاز «الاستخبارات» (3) حالات، أما باقي الحالات (65 حالة)، فلم نحصل على معلومة مؤكدة حول الجهاز المسؤول عن الاعتقال.

وتفاوتت أعداد الاعتقالات التعسفية من شهر إلى آخر، حيث سجّل شهرا تموز (يوليو) وآب (أغسطس) أكبر عدد من الاعتقالات التعسفية، بمجموع (382) معتقلاً تعسفياً خلال هذين الشهرين، وتلاههما شهر أيار (مايو)، والذي شهد (128) حالة اعتقال تعسفي استهدفت أفراداً من «حزب التحرير» وحركة «الجهاد الإسلامي»، كما طالت طلبة الجامعات، لا سيما طلبة جامعة «بيرزيت» شمال رام الله، فيما بدا أنه رد فعل من الأجهزة الأمنية على فوز كتلة «حماس» في انتخابات الجامعة نهاية نيسان (ابريل). وإضافة إلى طلبة الجامعات، طالت الاعتقالات التعسفية في الضفة الغربية صحفياً وحقوقيين وأكاديميين. ويُظهر الجدول أدناه توزيع حالات الاعتقال التعسفي في الضفة على الأشهر المختلفة وفئات المعتقلين.

جدول (1): حالات الاعتقال التعسفي في الضفة الغربية خلال العام 2015 وفئات المعتقلين

الرقم	الشهر	عدد المعتقلين	صحفيون وحقوقيون	طلاب جامعات	معلمون وأكاديميون	أخرى أو غير محدد
1.	كانون الثاني (يناير)	76	1	24	5	46
2.	شباط (فبراير)	91	3	24	3	61
3.	آذار (مارس)	111	3	35	7	66
4.	نيسان (ابريل)	85	-	31	2	52
5.	أيار (مايو)	128	6	65	13	44
6.	حزيران (يونيو)	85	2	22	9	52
7.	تموز (يوليو)	235	5	97	12	121
8.	آب (أغسطس)	147	7	49	4	87
9.	أيلول (سبتمبر)	51	-	21	-	30
10.	تشرين الأول (أكتوبر)	91	3	33	6	49
11.	تشرين الثاني (نوفمبر)	67	2	36	2	27
12.	كانون الأول (ديسمبر)	107	3	39	4	61
	المجموع	1274	35	476	67	696

الاستدعاءات

مثّلت الاستدعاءات سيقاً آخر على المعارضين في الضفة الغربية، ويعني الاستدعاء قيام الجهاز الأمني بإعلام الشخص المطلوب بضرورة الحضور إلى مقر الجهاز في يوم ووقت معينين، للاستفسار منه عن بعض الأمور، والتي تكون غير واضحة في طلب الاستدعاء.

وقد بلغ عدد الاستدعاءات التي وجهتها أجهزة السلطة الفلسطينية إلى مواطنين فلسطينيين على خلفية نشاطاتهم السياسية أو التعبير عن الرأي، خلال العام 2015، (1089) استدعاءً، وكما في الاعتقالات، كان شهراً تموز (يوليو) وآب (أغسطس) الأبرز من حيث عدد الاستدعاءات، إذ بلغت (401) استدعاءً خلال هذين الشهرين فقط، تلاهما شهر أيار (مايو)، بـ (124) استدعاءً.

جدول (2): أعداد الاستدعاءات التعسفية في الضفة الغربية موزعة حسب الأشهر المختلفة - 2015²

الرقم	الشهر	عدد الاستدعاءات
.1	كانون الثاني (يناير)	32
.2	شباط (فبراير)	24
.3	آذار (مارس)	96
.4	نيسان (أبريل)	31
.5	أيار (مايو)	124
.6	حزيران (يونيو)	93
.7	تموز (يوليو)	214
.8	آب (أغسطس)	187
.9	أيلول (سبتمبر)	79
.10	تشرين الأول (أكتوبر)	103
.11	تشرين الثاني (نوفمبر)	51
.12	كانون الأول (ديسمبر)	55
	المجموع	1089

2. من المهم الإشارة إلى أن العديد من الذين يتم استدعاؤهم لا يقومون بتبليغ أي جهة عن الأمر. الأرقام في الجدول هي ما تم التبليغ عنه أو نشره من خلال المستدعين أنفسهم أو عائلاتهم.

ويبرز انتهاك حقوق المواطنين من خلال استعمال الأجهزة الأمنية الفلسطينية لهذه الآلية بشكل واسع، واستغلالها لاستدعاء المعارضين وتوجيه الأسئلة لهم عن نشاطات مشروعة قاموا أو ينوون القيام بها، كاستدعاء أشخاص دعوا لمظاهرة معينة أو كان لهم دور فيها. وبالإضافة إلى توجيه الأسئلة «التحقيق»، تستخدم المقابلة أحياناً لتهديد الأشخاص وتحذيرهم من الاستمرار في نشاطهم السياسي أو حتى الاجتماعي، كما حصل مع المواطن «فضل جبارين» من قرية «بيطاً» قضاء الخليل، حيث تم استدعاؤه في حزيران (يونيو) بهدف دفعه لتقديم استقالته من جمعية رعاية الأيتام في البلدة.

وفي بعض الأحيان، تنتهي المقابلة بطلب الحضور مرة أخرى أو حتى عدة مرات لاستكمال التحقيق. حيث تمارس الأجهزة سياسة «الاستدعاء المتكرر»، للمثول أمام جهات أمنية، وغالباً ما يُترك الشخص حين حضوره لينتظر فترة طويلة وأحياناً في أجواء بادرة جدا أو حارة جداً، دون توفير التبريد أو التدفئة اللازمة، ومن ثم يطلق سراحهم في آخر النهار دون مقابلة المحقق، ليصار إلى استدعائهم مرة أخرى.

استدعاءات تطال الصحفيين

وفي سياق استغلال «الاستدعاء للمقابلة» لتهديد الأشخاص، ولا سيما الصحفيين، أفاد الصحفي «منتصر بالله محمد نصار»، والذي كان يعمل مقدم برامج في راديو علم، التابع لجامعة الخليل، أنه بتاريخ 20 كانون الثاني (يناير) 2015، تم استدعاؤه من قبل جهاز الأمن الوقائي في الخليل، وتحذيره من توجيه انتقادات للرئيس الفلسطيني أو للأجهزة الأمنية. وبحسب «نصار»، فإن أفراد الجهاز تعمدوا تأخيرته في قاعة انتظار قبل أن يدخل على يقابله الشخص المسؤول، والذي طلب منه عنوان بريده الإلكتروني وصفحته على «الفيسبوك»، إضافة إلى كلمة السر، وعندما فتح المحقق صفحة «نصار» على الفيسبوك، بدأ يناقشه ببعض التعليقات التي كتبها وتعلق بعمل السلطة، ثم حذّره من أن يكتب أي شيء عن الرئيس أو جهاز الأمن الوقائي، تحت طائلة الاعتقال.



الصحفي العمارة أثناء مشاركته في مظاهرة لرفض اعتقال الصحفيين

وفي حالات نادرة، انتهت المقابلة باعتقال الشخص المستدعى. كما حصل، على سبيل المثال، مع الصحفي «أسيد عبد المجيد عمارنة»، من «بيت لحم»، والذي يعمل مصوراً لقناة «الأقصى» الفضائية والتابعة لـ«حماس». حيث اتصل عليه شخص قال إنه من جهاز «الأمن الوقائي»، وطلب منه الحضور للمقابلة في مقر الجهاز بالمدينة بتاريخ 24 شباط (فبراير) 2015، وحين وصول «عمارنة» لمقر الجهاز، تم التحقيق معه حول تقارير كان قد أعدّها، ثم جرى

احتجازه وتحويله للنيابة العامة، والتي وجهت له تهمة إثارة النعرات الطائفية، وقامت المحكمة بتمديد اعتقاله مرتين، إلى أن أفرج عنه بعد شهر، ويؤكد «عمارنة» أن التحقيق معه طوال مدة اعتقاله تركّز على عمله الصحفي مع فضائية «الأقصى».

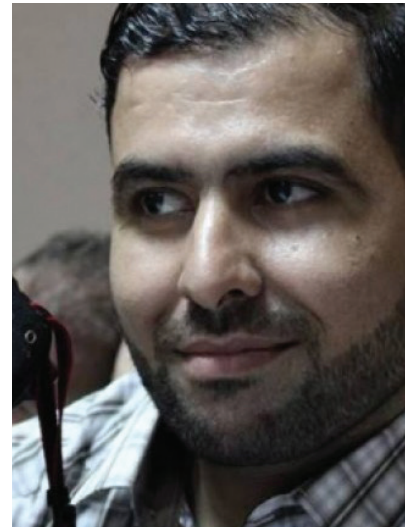
اعتقالات على خلفية منشورات على «فيسبوك»:

سجّل العام 2015 ما مجموعه (37) حالة اعتقال في الضفة الغربية يمكن تصنيفها بأنها كانت على خلفية تتصل بمنشورات على «الفيس بوك»، إضافة إلى (24) استدعاء. وتعود الاعتقالات والاستدعاءات إما إلى نشر أو التعليق أو إبداء الإعجاب بمنشورات تنتقد عمل السلطة الفلسطينية أو أداء أجهزتها الأمنية، خصوصاً فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل.

وبسبب تشديد القبضة الأمنية والملاحقة على خلفية المنشورات على فيس بوك، أظهر استطلاع محلي للرأي ارتفاعاً في عدد أولئك الذين أجابوا بـ «نعم» على سؤال (هل تأخذ بعين الاعتبار رقابة الأجهزة الأمنية على وسائل التواصل الاجتماعي؟) من 52% عام 2014، إلى 66% في العام 2015. وهو رقم مخيف فعلياً. حيث أجاب 34% فقط على نفس السؤال بـ«لا»، فيما اختار 2% غير ذلك.³

ومن حالات الاعتقال التعسفي التي جرت على خلفيات تتصل بفيسبوك خلال العام 2015:

«عامر أبو عرفة» صحفي من مدينة الخليل، جرى اعتقاله يوم 17/8/2015 لدى جهاز الأمن الوقائي ومصادرة حاسوبه الشخصي، بسبب منشور قديم كان كتبه على الفيس بوك ينتقد فيه استخدام وكالة إخبارية محلية لكلمة «الكابنيت الفلسطيني»، حيث تستخدم هذه الكلمة عادة لاجتماع المسؤولين الإسرائيليين، حيث اعتُبر منشوره تعريضاً بالسلطة الفلسطينية وأن اجتماعاتها تشابه اجتماعات القيادة الإسرائيلية وينتج عنها نتائج سيئة بالنسبة للشعب الفلسطيني. وُجّهت للصحفي «أبو عرفة» تهمة «إثارة النعرات الطائفية»، ما دفعه إلى أن يبدأ إضراباً عن الطعام، ثم أفرج عنه بعد أربعة أيام بكفالة مالية.



3. تقرير وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين 2015.

«**خليل عفانة**»، موظف في وزارة الأوقاف التابعة للسلطة الفلسطينية في أبو ديس (شرقي القدس)، اعتقل من قبل جهاز المخابرات العامة الفلسطيني يوم 25/4/2015 بسبب تعليقه مشجّعاً على منشور لابنة أخته على «فيسبوك»، تقول فيه إن عرفات «ليس شهيداً». فيما قالت السلطة الفلسطينية، من خلال خبر نشرته وكالة «وفا» الرسمية، إن اعتقال «عفانة» جاء «على خلفية قيامه بالتهجم والإساءة إلى الشهيد القائد الخالد، ورمز الشعب الفلسطيني «أبو عمار» (عرفات)».



الصحافي والمصور «**هشام كامل خالد أبو شقرة**» (27 عاماً) من سكان مدينة بيت لحم، جرى اعتقاله من قبل جهاز الأمن الوقائي، بتاريخ 16/3/2015، وجهت له عدة تهمة من بينها «إثارة النعرات الطائفية» و«التحريض على السلطة» من خلال منشورات له على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، وتمت مصادرة جهاز الحاسوب وكاميرتي تصوير خاصة به. ثم أفرج عنه بعد أسبوعين بكفالة مالية (قرابة 1400 دولار) بعد براءته من التهم المنسوبة إليه، مع استمرار محاكمته على تهمة «إثارة النعرات الطائفية».

الناشط الفلسطيني «**براء القاضي**»، وجهت له تهمة «شتم موظف عام» من قبل جهاز المخابرات العامة الفلسطيني أثناء التحقيق معه بعد استدعائه للمقابلة يوم 26/1/2015، وذلك بسبب أنه، في منشور له على فيسبوك، انتقد أداء «جبريل الرجوب»، رئيس الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، والذي يُعد أحد مسؤولي السلطة الفلسطينية، ودعا لإقالته وإعطاء المنصب لشخصية أخرى من قيادات السلطة، بطريقة نقدية تهكمية. وقد أفرج عنه بعد قضائه 4 أيام في السجن.



وكان سبق لـ «القاضي» أن اعتقل لمدة عشرة أيام لدى السلطة الفلسطينية في 14 سبتمبر 2014، وأفرج عنه بكفالة مالية (7000 دولار أمريكي) بسبب تحقيق صحفي نشره حينها ووجهت له على أساسه تهمة «ذم السلطة العامة».

انتهاكات لحظة الاعتقال



آثار الضرب الذي تعرض له «الطييط» بعد الاعتداء عليه بالضرب من قبل أفراد في «الأمن الوقائي»

تتخلل عملية الاعتقال التعسفي، والتي تتم غالباً إما من البيت أو مكان العمل، أو من الأماكن العامة في بعض الأحيان، انتهاكات متعددة، لا تقف عند عدم إبراز إذن قضائي بأمر الاعتقال.

ففي 26 آذار (مارس)، تم الاعتداء بالضرب على «مؤيد الطييط»، وزوجته ميسون، أثناء محاولة أفراد من «الأمن الوقائي» اعتقاله من بيته في بلدة «بيت أمر» شمال الخليل، مما استدعى نقلهما إلى المستشفى.

وفي نيسان (ابريل)، قام أشخاص ملثمون بالاعتداء بالضرب على «براء القاضي»، وهو طالب إعلام في جامعة بيرزيت، ثم أخذوه معهم

بسيارة مجهولة. وفيما حاولت شقيقته «تسنيم»، والتي كانت ترافقه لحظة الاعتداء عليه، منعهم من ذلك، اعتدوا عليها بالضرب والركل. يقول «القاضي» إنه في الأسبوعين الذين سبقا الحادثة، كان قد تلقى أكثر من تهديد على صفحته الخاصة على «فيسبوك» ومن خلال اتصاليين على هاتفه، بسبب كتابته منشوراً يتعرض لرئيس السلطة «محمود عباس»، ويؤكد القاضي أنه كان أبلغ الأجهزة الأمنية بهذه التهديدات، كما أبلغهم بواقعة الاعتداء عليه وعلى شقيقته، لكن تحقيقاً جدياً لم يحصل.



وفي تشرين الأول (أكتوبر)، تعرض «سامر عابد» للاعتداء عليه بالضرب المبرح قبل أن يتم اعتقاله بتهمة «التشهير بالسلطة على موقع فيسبوك». وفي الثاني من نفس الشهر، قام عناصر من الشرطة والأمن الوقائي بالاعتداء بالضرب والسحل على بعض المشاركين في تظاهرة جرت في طولكرم، بسبب رفع المشاركين أعلاماً «خضراء» ترمز لحركة «حماس»، ثم قامت باعتقال عدد منهم. وعُرف من هؤلاء الطفل «عكرمة رائد قوزح» (17 عاماً) و«يحيى قاروط».

مصادرة ممتلكات خاصة

وبجانب الاعتداء على الشخص بالضرب حين اعتقاله في بعض الحالات، تقوم الأجهزة الأمنية في الكثير من الحالات بمصادرة بعض المقتنيات الخاصة بالشخص، لا سيما أجهزة الحاسوب والحواسيب المحمولة والهاتف الشخصي، دون وجود إذن يسمح بمصادرتها. وفي غالب الحالات، يحتاج استرجاع هذه المقتنيات إلى وقت طويل موسوم بالمماطلة المتعمدة، والتي قد تمتد إلى عدة أشهر، أو حتى بعدم إرجاع المقتنيات المصادرة من الأصل.

ففي شباط (فبراير)، تم مصادرة أجهزة وحواسيب في 8 حالات (منزل عبد سالم حجاج، منزل ناجي حجاج، منزل بديعة بريجية، منزل مصطفى عودة، منزل عادل حجاج، خباب الحمد، باسل أبو سليمان، محمود موسى ربيعي)، وتمت مصادرة السيارة الخاصة بالمواطن «إياد ناصر» عند اعتقاله.

وفي آذار (مارس)، تم مصادرة أجهزة وحواسيب في 5 حالات (محمود سعيد نوفل من قلقيلية، مأمون العواودة وطاهر عصفرة من الخليل، أحمد عودة من طولكرم، لطفي أبو النصر من جنين). أما في نيسان (أبريل)، فصادرت الأجهزة الأمنية أجهزة حاسوب وجوالات الطالبين الجامعيين «معاذ هرشة» من مدينة طولكرم، و«علاء الحروب» من مدينة الخليل.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر)، اعتقلت الأجهزة الأمنية في قلقيلية «محسن شريم» وطفله «إسلام»، وصادرت جهازي حاسوب و4 هواتف محمولة ومبلغاً مالياً خاصاً بالعائلة.

وعند اعتقال الصحفيين، يترافق الاعتقال غالباً بمصادرة حواسيبهم أو كاميرات التصوير الخاصة بهم، كما حصل مع الصحفيين «عامر أبو عرفة» و«جواد شلبي» و«هشام أبو شقرة». وفي آب (أغسطس)، اعتقل جهاز «المخابرات الفلسطينية» الصحفي «مصعب الخطيب» بالإضافة لمصادرة جواله وكاميرا التصوير، وذلك أثناء تغطيته لاعتصام قام به أهالي المعتقلين لدى السلطة في مدينة «نابلس» للمطالبة بالإفراج عن أبنائهم.

التعذيب والمعاملة القاسية

عشرات الشكاوى والإفادات التي تلقيناها إضافة للمعاينات الموضوعية والتقارير الطبية، التي تؤكد ممارسة التعذيب والمعاملة القاسية في سجون السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، بشكل منهجي، إذ تثبتت الوقائع أن استخدام التعذيب هو نهج متبنى، فيما يبدو، من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وذلك من خلال امتداد مساحة التعذيب على كافة المدن وأماكن الاحتجاز، وشمولها لحالات كثيرة سنويا، واستمرارها عاماً بعد عام، وعدم توفر أي دلائل تشير إلى قيام الجهات المعنية في السلطة بالتحقيق حيال عشرات الشكاوى التي قدمت لها وتتعلق بممارسة أفرادها للتعذيب.

وكان تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، المعروف بـ«تقرير غولدستون»، قد ذكر أن ممارسة الأجهزة الأمنية الفلسطينية للتعذيب في الضفة يشهد شكلاً من «التواطؤ» من خلال صمت المسؤولين عن هذه الأفعال. (الفقرة 1560 من التقرير).

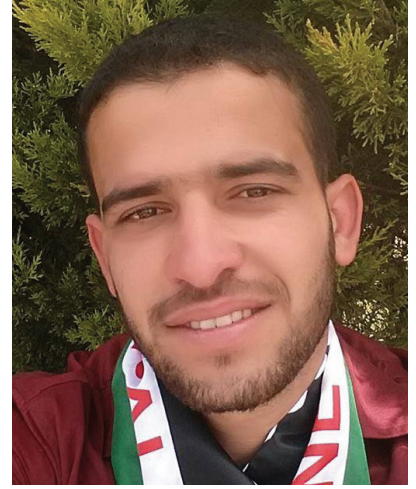
وبلغ عدد الحالات التي وثقت ممن تعرضوا للتعذيب في العام 2015 ما مجموعه (179) حالة، أي بمعدل 14% من مجموع حالات الاعتقال التعسفي.

وتختلف أشكال التعذيب والمعاملة القاسية، فهي تشمل الضرب المبرح بالعصي أو «الكرباج»، والركل بالأقدام، أو الصفع على الوجه، واللكم، والعزل الانفرادي في غرف ضيقة وذوات روائح كريهة، والحرمان من النوم، والشبح، إضافة إلى التهديد بالقتل، والشتم.

ويعني «الشبح» أن يتم وضع «غصابة - ضمادة» ثخينة على عيني المعتقل ومن ثم تركه واقفاً لمدة طويلة قد تصل إلى 10 ساعات، ووجهه إلى الحائط. أو قد تمتد إلى شد ذراعيه إلى الخلف والأعلى إلى شباك غرفة التحقيق أو الباب أو في السقف أو على سلم، وفي بعض الأحيان، كان يتم تعليق المعتقل من الرسغين دون السماح لرجليه بلامسة الأرض.

حالات تعذيب

بتاريخ 4 كانون الثاني (يناير) 2015، تعرض «ليث عصفرة»، وهو طالب في كلية الزراعة بجامعة الخليل، للاعتقال من قبل جهاز «المخابرات الفلسطينية»، وفيما أسندت له تهمة «غسيل الأموال»، يؤكد «عصفرة» أن التحقيق معه كان فقط حول نشاطه الطلابي، وقد برأته المحكمة، وأفرج عنه بعد 10 أيام.



تعرض العصفرة أثناء اعتقاله للتعذيب، حيث يقول إنه كان يُضرب بواسطة خشبة على أصابعه، وكان العسكريون يجبرونه على خلع حدائه ثم يقومون بالدوس على أطراف أصابع رجليه ببساطريهم.

هذا الاعتقال لدى الأجهزة الأمنية بسبب النشاط الطلابي لم يكن الأول بحق «عصفرة» ولا الأخير، فقد تعرض للاعتقال عدة مرات في العام 2014، وتعرض خلالها للضرب وتعريه الملابس ووضعها في مكان مكيف. وبتاريخ 21 كانون الثاني (يناير) 2015، أي بعد الإفراج عنه بأسبوع، تعرض «عصفرة» للاعتقال مجدداً من قبل عناصر في «المخابرات العامة». أثناء التحقيق معه، سأله المحققون عن علاقته بطالب يدرس في ذات الجامعة. وحين أنكر «عصفرة» معرفته بهذا الشخص، انهال عليه المحققون بالضرب المبرح بأيديهم وأرجلهم.



أما «عمر حسن الكسواني»، وهو مسؤول في «الكتلة الإسلامية» بجامعة بيرزيت، فاعتقل يوم 28 شباط (فبراير) 2015 على يد الأمن الوقائي. يقول «الكسواني»: «تم اعتقالني على يد أفراد الأمن الوقائي ونقلوني إلى مقرهم في «حي البالوع» برام الله، وهناك تعرضت للشبح لأكثر من 15 ساعة متواصلة والضرب على وجهي وجسدي بصورة عنيفة وحرمت من النوم». ويضيف: «وضعوني على سلم بحيث يكون ظهري ملقى على درجات السلم، وكلوا يديّ وساقيّ عند أطراف السلم، ثم بدؤوا بضربي على جميع أنحاء جسدي». ويؤكد «الكسواني» أن التحقيق معه دار حول نشاطات الكتلة الإسلامية في جامعة بيرزيت وتمويلها.

وفي أواخر نيسان (ابريل)، اعتقل الأمن الوقائي الطالب «جهاد سليم»، وهو مسؤول في «كتلة الوفاء الإسلامية» في جامعة بيرزيت. وقال سالم إن الضباط اعتدوا عليه «جسدياً ولفظياً» وشبوه وصادروا نظارته الطبية. وأوضح «سليم» أن محققين شتما والدته وأخواته ثم صفعاها على وجهه وبدؤوا بتوجيه اللكمات على مناطق مختلفة من جسده، كما أجبراه على الوقوف مع المباحدة بين ساقيه وذراعيه لمدة 12 ساعة متواصلة، ورفضاً تقديم الطعام أو السماح له بالذهاب إلى دورة المياه. ثم أُفرج عنه في اليوم التالي لاعتقاله.



يقول «سليم»: سألني المحققان عن نشاطي في الكتلة الإسلامية التي كانت قد فازت للتو في انتخابات مجلس الطلبة وطلبا مني أن أسرد أسماء المطابع التي قمنا بطباعة منشورات الكتلة عندها».

وفي 29 أيار (مايو) 2015، قام أفراد من «حزب التحرير» بتنظيم مظاهرة في مدينة «قلقيلية» شمال الضفة الغربية للتعبير عن رفضهم لعدم سماح السلطة الفلسطينية لهم بعقد مؤتمر في مدينة رام الله. قام أفراد من جهاز «الأمن الوقائي» بمهاجمة التظاهرة واعتقلوا 7 أشخاص، واعتدوا على بعضهم بالضرب. أحد هؤلاء المعتقلين، والذي فضل عدم ذكر اسمه، قال إنه طلب من الضابط الذي اعتقله مذكرة تسمح باعتقاله. فأجابه الضابط بسخرية: «أنا من جهاز الأمن الوقائي ولا أحتاج لمذكرات اعتقال». ثم قام ضابط آخر بشد يده للخلف مع ضربه بيديه وبأعقاب البندقية على جميع أنحاء جسده. ثم نُقل إلى الخدمات الطبية العسكرية وهناك تبين وجود كسر في اثنين من أسنانه.

وفي نفس الشهر، وثقنا 6 حالات تعذيب شديد ومفرط، وتعرض أحد المعتقلين لانزلاق غضروفي في عموده الفقري. وفي تموز (يوليو)، تعرض «أيمن دعامسة»، وهو من سكان بلدة «الدوحة» بمدينة بيت لحم ويعاني من مرض السرطان، لتعذيب شديد في سجن «الأمن الوقائي» بالمدينة. وأجريت له عملية جراحية بعد نقله إلى المستشفى من السجن بسبب التعذيب.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر)، تعرض كل من شاكر عمارة، عبد السلام نجم، براء ذوقان، ورياض النادي، للتعذيب الشديد والحرمان من النوم والشبح.

وقالت عائلة «براء غسان ذوقان» وهو طالب في جامعة النجاح بنابلس، إن ابنها اعتقل ل7 أيام لدى جهاز «الأمن الوقائي» في المدينة، على خلفية نشاطه الطلابي. وفي اليوم الثالث لاعتقاله، تعرض «ذوقان» للشبح لساعات طويلة، وحين أخبر المحققين عن وجود إصابة في «رُكبته»، وهو الأمر الذي كان أورده طبيب السجن



في تقريره عن حالة «ذوقان» لدى إدخاله السجن، قال له أحد المحققين إنه إن أصر على عدم الإدلاء بالمعلومات المطلوبة فلن يخرج من السجن ماشياً أصلاً. ثم بدأ محققان بضربه بالبساطير على ركبتيه ورجليه حتى انهار على الأرض من شدة الألم.

استمرار الاعتقال رغم صدور قرار من المحكمة بالإفراج

من الانتهاكات الخطيرة التي تمارسها الأجهزة الأمنية الفلسطينية في الضفة الغربية، هي رفض تنفيذ حكم قضائي يقضي بالإفراج عن الشخص أو ببراءته، حيث تستمر الأجهزة في اعتقاله بعد صدور القرار أياماً وحتى لعدة أشهر في بعض الحالات.

ففي أيار (مايو)، اعتقل جهاز المخابرات العامة المواطن «كفاح غانم» من مدينة طولكرم، وتم نقله إلى «سجن أريحا المركزي». وعلى الرغم من حصول «غانم» على قرار من المحكمة بالإفراج عنه، استمر جهاز المخابرات العامة باعتقاله لمدة تجاوزت الـ 6 أشهر.

وفي منتصف حزيران (يونيو)، استدعى جهاز المخابرات العامة في محافظة جنين الطالب في جامعة النجاح الوطنية «هارون الرشيد إبراهيم أبو الهيجا» للمقابلة في مقراته. ثم قام الجهاز بالتحفظ على «أبو الهيجا» واعتقاله وإحالاته لمحكمة بداية نابلس، والتي استمرت في تمديد اعتقاله حتى قضى 80 يوماً، ثم أمرت بالإفراج عنه يوم 27 آب (أغسطس) 2015.

غير أن الجهاز المسؤول رفض الإفراج عن «أبو الهيجا» وتم تمديد اعتقاله على «ذمة المحافظ» (أشبه بالاعتقال الإداري - اعتقال بالشبهة) على ذات التهمة. وتعرض «أبو الهيجا» أثناء اعتقاله للشبح والضرب والتعذيب والإهانة ما قاده للإضراب عن الطعام 14 يوماً وتم عرضه مجدداً على محكمة أخرى (محكمة صلح نابلس) والتي مددت اعتقاله هذه المرة. وهكذا إلى أن أفرج عنه في 2 تشرين الثاني (نوفمبر)، بعد قضائه قرابة 6 أشهر في السجن.

أما الطالب الجامعي «براء زهدي عبد الله»، من قرية «دير بلوط» قضاء «سلفيت»، فقد تعرض للاعتقال على يد جهاز «المخابرات العامة» بتاريخ 15/6/2015، بعد تفتيش منزله. وبعد شهرين من اعتقاله، أصدرت المحكمة قراراً بالإفراج عنه بكفالة مالية. إلا أن جهاز «المخابرات العامة» رفض الإفراج عنه. تقدمت العائلة مجدداً بعد أسبوعين بطلب إخلاء سبيل نجلهم بكفالة مالية، وقبلت المحكمة بذلك وقررت الإفراج عنه، إلا أن جهاز «المخابرات» رفض الامتثال ثانية لقرار المحكمة وقام بتمديد اعتقاله «على ذمة المحافظ».

وفي 26 آب (أغسطس)، أوقف جهاز الأمن الوقائي في مدينة «الخليل» المواطن «معتز صدقي عبد الرحمن الجعبة» (29 عاماً)، وقررت محكمة صلح الخليل الإفراج عنه بعد أسبوع واحد، أي بتاريخ 2/9/2015. إلا أن جهاز الأمن الوقائي رفض تنفيذ القرار. تقدمت العائلة مجدداً بطلب الإفراج عن ابنها بكفالة مالية، وهو الأمر الذي وافقت عليه المحكمة وأصدرت قراراً ثانياً بإخلاء سبيل «الجعبة» يوم 6/9/2015. ثم أفرج عنه في اليوم التالي.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر)، تم إعادة اعتقال سامر السقا من أمام باب المحكمة رغم القرار القاضي ببراءته والإفراج عنه، ودفع كفالته البالغة 300 دينار أردني.

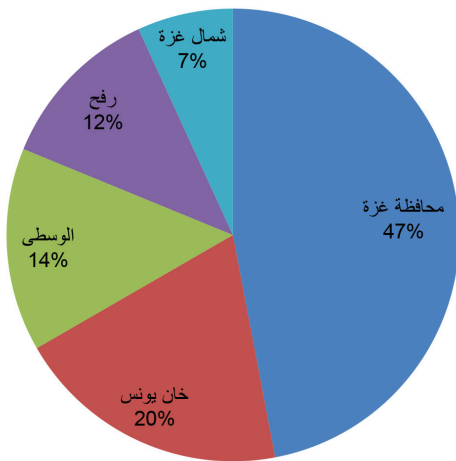
ثانياً: انتهاكات الأجهزة الأمنية في قطاع غزة

كما في الضفة الغربية، تمارس الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، ولا سيما جهاز «الشرطة» الذي يتبع لوزارة الداخلية، ومديره اللواء «تيسير البطش»، وجهاز «الأمن الداخلي»، والذي كانت أنشأته «حماس» بعد سيطرتها على قطاع غزة، ويقوده العميد «سامي عودة»، الاعتقالات والاستدعاءات التعسفية، لا سيما بحق الأفراد المزعوم انتمائهم لحركة «فتح» الذين يقودون أنشطتها، أو أولئك الذين يعارضون سياسات السلطة الحاكمة في قطاع «غزة». وتستهدف أحيانا «الصحفيين»، ونشطاء مواقع التواصل الاجتماعي.

وبينما تقل أعداد المعتقلين والمستدعين تعسفاً في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية بفارق كبير، وفيما يمكن ملاحظة أن أعداد هؤلاء قلت في هذا العام (2015) عن العام السابق، غير أن ممارسة الاعتقال والاستدعاء التعسفي لا زالت موجودة، والأهم أن سياسات التعذيب وتكميم الأفواه ورفض الأصوات التي تعارض سياسات «حماس» في قطاع غزة ظلت سلوكاً ثابتاً لدى الأجهزة الأمنية العاملة في القطاع.

الاعتقالات

توزيع الاعتقالات التعسفية على محافظات قطاع غزة



بلغ عدد الاعتقالات التعسفية التي سجلها فريقنا في قطاع غزة (117) حالة اعتقال تعسفي، أبرزها كان في مدينة «غزة»، بحكم أنها الأكبر ومركز الأنشطة في قطاع غزة، حيث بلغ عدد الاعتقالات فيها 55 حالة اعتقال تعسفي. تلتها مدينة «خانيونس» جنوب غزة، والتي سجلت 23 حالة اعتقال، ثم المحافظة الوسطى (دير البلح) بمجموع 17 حالة، ثم (رفح) بـ 14 حالة، وأخيراً محافظة شمال غزة، والتي سجلت 8 حالات³.

وتراوحت مدة الاعتقال التعسفي في قطاع غزة من عدة ساعات إلى 24 ساعة إلى عدة أيام، وسجلت 3 حالات تجاوزت الشهر.

3. يحتفظ المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بقائمة تضم أسماء معظم الذين تعرضوا للاعتقال التعسفي في محافظات قطاع غزة وتواريخ ذلك.

وقد حاز جهاز «الشرطة» على الرقم الأكبر من عدد الاعتقالات التعسفية في غزة بشكل لافت، إذ بلغت (79) حالة اعتقال تعسفي، أي بنسبة 67.5% من مجموع الاعتقالات، فيما بلغ عدد الاعتقالات التعسفية التي قام بها جهاز «الأمن الداخلي» (19) حالة، ونفذ جهاز «الأمن والحماية» حالتين، أما باقي الحالات (17 حالة)، فلم نحصل على معلومة مؤكدة حول الجهاز المسؤول عن الاعتقال.

وتفاوتت أعداد الاعتقالات التعسفية من شهر إلى آخر، حيث سجّل شهر أيلول (سبتمبر) النسبة الأكبر من عدد من الاعتقالات التعسفية في قطاع غزة، بمجموع (29) معتقلاً تعسفياً، تلاه شهر تشرين الأول (أكتوبر)، والذي شهد (22) حالة اعتقال تعسفي، فشهد آذار (مارس)، والذي سجّل 13 حالة اعتقال تعسفي. ويظهر الجدول أدناه توزيع حالات الاعتقال التعسفي في قطاع غزة على الأشهر المختلفة وفئات المعتقلين.

جدول (3): حالات الاعتقال التعسفي في قطاع غزة خلال العام 2015 وفئات المعتقلين

الرقم	الشهر	عدد المعتقلين	صحفيون وحقوقيون	طلاب جامعات	معلمون وأكاديميون	أخرى أو غير محدد
1.	كانون الثاني (يناير)	11	1	2	—	8
2.	شباط (فبراير)	5	1	1	—	3
3.	آذار (مارس)	11	1	2	1	7
4.	نيسان (أبريل)	5	—	1	—	4
5.	أيار (مايو)	9	2	1	1	5
6.	حزيران (يونيو)	9	3	—	1	5
7.	تموز (يوليو)	4	—	1	—	3
8.	آب (أغسطس)	5	1	1	—	3
9.	أيلول (سبتمبر)	29	5	10	2	12
10.	تشرين الأول (أكتوبر)	22	9	4	—	9
11.	تشرين الثاني (نوفمبر)	3	—	—	—	3
12.	كانون الأول (ديسمبر)	4	—	1	—	3
	المجموع	117	23	24	5	65

الاستدعاءات

وبنفس منهجية الاعتقالات ودوافعها، مارست الأجهزة الأمنية في قطاع غزة سياسة «الاستدعاءات»، ويبدو أن الهدف الأساسي لمعظم الاستدعاءات كان إيصال رسالة للشخص المستدعى أنه «تحت رقابة أجهزة الأمن»، وأن أي نشاط يقوم به «سيكون مراقباً وقد يعرضه للاعتقال»، خصوصاً مع أولئك النشطاء الذين كانوا يسعون للقيام بأنشطة احتجاجية على سياسة الحكومة أو تقصيرها في بعض الخدمات، كتوفير الكهرباء. وفي بعض الأحيان، كان الاستدعاء يهدف إلى الحصول على معلومات محددة من الشخص المستدعى تتعلق بنشاطه أو انتمائه السياسي أو عن علاقته بأجهزة السلطة و«فتح» في الضفة الغربية.

وقد بلغ عدد الاستدعاءات التي وجهتها الأجهزة الأمنية في قطاع غزة إلى مواطنين فلسطينيين على خلفية نشاطاتهم السياسية أو التعبير عن الرأي، خلال العام 2015، (98) استدعاءً، وشهد شهر كانون الثاني (يناير) العدد الأكبر من الاستدعاءات، إذ بلغت (39) استدعاءً (قراءة 39.7% من مجموع الاستدعاءات)، وهو ما يمكن إرجاعه لاستهداف الاستدعاءات لناشطي «حركة فتح» في هذا الشهر بشكل أكبر من غيره على خلفية التحضير لأنشطة «ذكرى انطلاق الحركة»، والتي مُنعت معظمها. ويظهر الجدول أدناه أعداد الاستدعاءات التعسفية في قطاع غزة موزعة حسب الأشهر.

جدول (4): أعداد الاستدعاءات التعسفية في قطاع غزة موزعة حسب الأشهر المختلفة – 2015⁴

الرقم	الشهر	عدد الاستدعاءات
1.	كانون الثاني (يناير)	39
2.	شباط (فبراير)	7
3.	آذار (مارس)	4
4.	نيسان (أبريل)	3
5.	أيار (مايو)	4
6.	حزيران (يونيو)	6
7.	تموز (يوليو)	5
8.	آب (أغسطس)	5
9.	أيلول (سبتمبر)	13
10.	تشرين الأول (أكتوبر)	2
11.	تشرين الثاني (نوفمبر)	4
12.	كانون الأول (ديسمبر)	6
	المجموع	98

4. من المهم الإشارة إلى أن العديد من الذين يتم استدعاؤهم لا يقومون بتبليغ أي جهة عن الأمر. الأرقام في الجدول هي ما تم التبليغ عنه أو نشره من خلال المستدعين أنفسهم أو عائلاتهم.

وكان عدد من نشطاء حركة فتح قدموا شكوى للمرصد في بداية (يناير)، حول تلقيهم رسائل مجهولة المصدر تحذرهم من القيام بأي تجمع، وتحملهم «مسؤولية الدماء التي ستنزف إن قاموا بذلك»، وذلك عقب نيتهم تنظيم تجمع بمناسبة انطلاقة حركة فتح، الأمر الذي أجبرهم على إلغاء التجمع. فيما لم تقم الأجهزة الأمنية في القطاع بتحقيق جدي في هذه التهديدات ومحاسبة المسؤولين عنها.

وفي 27 كانون الأول (ديسمبر)، استدعى جهاز «الأمن الداخلي» في محافظة شمال غزة 3 من نشطاء حركة «فتح»، وحقق معهم حول نشاطهم السياسي واستفسر عن وجود خطط لدى الحركة للاحتفال بذكرى انطلاقتها في بداية العام الجديد. وأفاد النشطاء الذين تم استدعاؤهم أنهم تلقوا معاملة مهينة وألبسوا نظارات سوداء تمنع الرؤية أثناء تواجدهم داخل مقر الجهاز.

استدعاءات واعتقالات تطال الصحفيين

برز الصحفيون كعنصر أساسي في الاستهداف بالاستدعاء أو الاعتقال في قطاع غزة. وعلى الرغم من التصريحات المتكررة التي يطلقها المسؤولون في غزة عن احترام الصحفيين، ومظاهر التكريم التي تجري لهم تقديراً لجهودهم في توثيق جرائم الاحتلال، إلا أن ذلك ينتهي عندما يقوم الصحفي بتوثيق أو إصدار ما ينتقد نظام الحكم في غزة.

ففي 5 كانون الثاني (يناير) 2015، وعلى إثر تقرير استقصائي أصدره الصحفي لدى موقع المونيتور «محمد أحمد عثمان» (28 عاماً)، تناول حالات الإعدام الميداني التي نُفذت أثناء الحرب الأخيرة على غزة صيف 2014، تلقى «عثمان» استدعاءً من قبل «لجان المقاومة»، وهو أحد الفصائل المسلحة في قطاع غزة، بحجة التباحث معه حول التقرير. غير أنه فوجئ هناك بالاعتداء عليه بالضرب وإهانته وتهديده. تقدم «عثمان» على إثر ذلك بشكوى إلى مركز الشرطة في مدينة غزة، لكن تحقيقاً جدياً ومحاسبةً للفاعلين لم تتم حتى الآن فيما يبدو.





وتعرض الصحفي «أحمد فياض»، وهو مراسل موقع «الجزيرة نت»، للاعتداء عليه من قبل رجال الأمن يوم 17 أيار (مايو)، أثناء قيامه بتغطية مؤتمر صحفي لوزير الأوقاف التركي الذي كان في زيارة لغزة.

يقول «فياض»: «لدى دخولي إلى باحة الطابق الأرضي من وزارة الأوقاف كان عدد من الصحفيين متحلقين حول الوفد التركي وكان الوزير التركي يتحدث بكلمة ارتجالية بعيداً عن اللافتة المخصصة

لعقد المؤتمر الصحفي، وبعد لحظات توجه الوفد إلى الطابق الرابع، فتوقعت أنه لربما يريد أن يعقد المؤتمر هناك، فذهبت إلى هناك وكان قد سبقني عدد من المصورين الصحفيين، وما أن رفعت الكاميرا لالتقاط صورة للوزير التركي حتى توجه نحو رجل مدني وقال لي «لو سمحت اطلع برة»، قلت له أود فقط التقاط صورة. لكنه غرس أصابع يده في صدري ودفعني إلى الخلف. قلت له لماذا تدفعني؟ لكنه واصل دفعي باتجاه الباب وهو يقول اسكت اسكت ثم انضم له رجال آخرون بزني مدني وأقدم أحدهم بضربي على رأسي وبدأت أصرخ لماذا تضربونني».

ويضيف «فياض»: «أخرجوني من مقر الوزارة ثم طلب أحدهم بطاقتي الصحفية وهويتي، فقلت له كيف أعطيك هذه الأوراق وأنت رجل مدني فأبرز لي بطاقة ظهر منها أنه يتبع أحد الأجهزة الأمنية العسكرية. ثم طلب من الشرطة مرافقتي لتقديم شكوى عن ما حدث. وحينها بدأت بالتعرق وشعرت بالدوار وأخذوني إلى المشفى على حسابي الخاص وهناك أبلغني الطبيب أنني بخير. ثم اصطحبني رجال الشرطة إلى مركز الشرطة مرة ثانية وهناك أبلغني ضابط التحقيق أن «جهاز الأمن والحماية» أمر بتوقيفي وبقيت في المركز 3 ساعات إلى أن جرى نقلي إلى غرفة السجن ثم عاودوا استدعائي للمركز وطلبوا أن أقدم إفادة من أجل إطلاع وكيل النيابة عليها، قدمت الإفادة وأفرج عني ولكن من يومها إلى هذه اللحظة لم تتصل بي النيابة، ولم يسمح لدي بتقديم شكوى».

يشار إلى أن وزارة الداخلية في غزة أصدرت بياناً بشأن الحادثة حينها قالت فيه إنها قامت بتوقيف «فياض» بعد «تطاوله اللفظي وإعاقة عمل رجال الأمن وعدم التزامه بترتيبات الزيارة».

وفي نفس اليوم، تعرض الصحفي «حازم بعلوشة»، مراسل حر لصحيفة «ذي غارديان» البريطانية، للاعتداء ثم الاعتقال على خلفية عمله الصحفي، حين كان يقوم برفقة اثنين من طاقم صحيفة الغارديان (استرالي وبريطاني الجنسية) بتصوير بعض المشاهد عند أحد مراكز إيواء الأشخاص الذين دمرت منازلهم في الحرب الأخيرة،



والتابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين «الأنروا» في حي تل الهوا جنوب مدينة غزة. وبينما كان الطاقم يقوم بتصوير مقابلات خارج المركز مع بعض النازحين الذين شكوا من «معاملة الشرطة وإخراجها لهم بالقوة»، فوجئ الطاقم بمجموعة من أفراد الشرطة تخرج من المدرسة وتتوجه نحوهم وقال لهم أحد الضباط، والذي كان بزي مدني، إن التصوير ممنوع، وطلب ذاكرة الكاميرا. وحين رفض الطاقم إعطاءهم الذاكرة وسألهم لماذا يمنعون التصوير حاول أحد الضباط سحب الكاميرا منهم ثم سحبوا الصحفي «بعلوشة» إلى داخل مدرسة «الأونروا»، ودفعه الضابط بقوة على صدره وبدأ يشتمه (يكفي فلسفة، انت واحد سافل، انت بتفكر حالك مين، انا بخبط ع رقبتك هنا) وسحب منه ذاكرة الكاميرا ثم جرى نقله إلى مركز شرطة العباس في حين سُمح للصحفيين الآخرين بالمغادرة.

يقول «بعلوشة»: «سمح لي العناصر المرافقة في سيارة الشرطة باستخدام هاتفي، وتواصلت مع بعض الجهات المسؤولة ومع إعلاميين وتكلم معي الناطق باسم الداخلية في «غزة» وقال إنه سيتم الإفراج عني فوراً. وفي مركز الشرطة جرى التحقيق معي وتسجيل بياناتي الأساسية وكانوا يقولون إنني محتجز بسبب «خلاف مع الضابط المسؤول»، وبعد كل ذلك جرى نقلي إلى السجن بعد تسليمي لهم كل (الأمانات). وبعد نحو 45 دقيقة أخلي سبيلي وكان في انتظاري في المركز أحد الناطقين باسم حماس (فوزي برهوم) والذي جلس معي وأبدى أسفه لما حدث واصطحبني بسيارته إلى الضابط الذي اعتدى علي والذي سلّمه المعدات الخاصة بي وكانت كاملة مع الذاكرة الداخلية دون حذف أي شيء منها، بشرط أن لا أنشر أي صورة تظهر فيها الشرطة على باب المدرسة».

وفي 5 تشرين الأول (أكتوبر)، أوقفت الشرطة 9 صحفيين على خلفية تغطيتهم لفعالية إحياء ذكرى حرب 6 أكتوبر التي كانت دعت لها حركة «فتح» في «حي الشجاعية» تكريماً لأفراد الجيش المصري الذين قضاوا في الحرب.

الصحفي «أحمد محمد الفيومي»، أحد أولئك الذين تم إيقافهم في هذه الحادثة، قال بأن الشرطة اقتادتهم إلى مركز شرطة «الشجاعية» وقامت بمسح المواد المصورة على الكاميرات ومصادرة الهواتف المحمولة للصحفيين وأخضعتهم للاستجواب والتحقيق حول الفعالية ثم تم إخلاء سبيلهم بعد حوالي 3 ساعات ونصف.



اعتقالات أو استدعاءات على خلفية منشورات على «فيسبوك»:

عانى الغزيون من استهدافهم، اعتقالاً أو استدعاءً، على خلفية كتاباتهم ومنشوراتهم في مواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما الموقع الأكثر انتشاراً في الأراضي الفلسطينية «فيسبوك». وسجّل العام 2015 ما مجموعه (11) حالات اعتقال في قطاع غزة يمكن تصنيفها بأنها كانت على خلفية تتصل بمنشورات على «الفيس بوك»، إضافة إلى (13) استدعاء.

وتعود معظم هذه الاعتقالات والاستدعاءات إما إلى نشر أو التعليق أو إبداء الإعجاب بمنشورات تنتقد قادة حماس في قطاع غزة، أو تدعو للتظاهر، أو إلى نشر مواقف أو أفكار دينية تتعارض مع توجه السلطات الحاكمة في قطاع غزة.

حالات اعتقال أو استدعاء على خلفية منشورات في «فيسبوك»:

استدعى جهاز «الأمن الداخلي» في غزة المصور في «الشبكة الفلسطينية للصحافة والاعلام» رمضان جمال ابو سكران أكثر من مرة خلال شهر شباط (فبراير)، وفي أحد هذه الاستدعاءات، والتي كانت بتاريخ 19/2/2015، تمت مصادرة جهاز الجوال والحاسوب الشخصي للمصور «أبو سكران». وتركز التحقيق معه على عمله وإنتاجه مقطعاً كوميدياً في وصف الواقع الفلسطيني، وكتاباته على مواقع التواصل الاجتماعي.



وفي 13 و 14 نيسان (ابريل)، قامت الأجهزة الأمنية في محافظة شمال غزة باعتقال 4 ناشطين، وهم: عمرو صبري أبو ندى (20 عاماً)، ورزق المدهون (24 عاماً)، ونوفل زياد درويش (24 عاماً) وجمال ماجد ياغي (27 عاماً)، وجميعهم من سكان مخيم جباليا. وتركز التحقيق معهم حول كتابات لهم على الفيسبوك في الدعوة إلى وتأييد نشاط احتجاجي يحمل مسمى (29 نيسان- يوم الشعب).

وفي 4 أيار (مايو) 2015، استدعى جهاز «الأمن الداخلي» بخانيونس الصحفي محمد خليل أبو فياض (41 عاماً)، وهو محرر صحفي في وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية الرسمية «وفا». وعلى مدار أكثر من 5 ساعات قضاها الصحفي «فياض» في مقر الجهاز قبل أن يطلق سراحه، وجه له المحققون أسئلة تركزت على منشوراته على صفحته الخاصة في «فيسبوك»، وأجبره المحققون على تزويدهم بكلمة السر الخاصة بصفحته. وقبل الإفراج عنه، طلب منه المحقق التوقيع على تعهد بعدم التعرض ل«حماس» في كتاباته، وهدده بإعادة استدعائه مرة أخرى في حال فعل ذلك.



وفي 29 حزيران (يونيو) 2015، استدعى جهاز الأمن الداخلي بخانيونس المواطن «هشام صدقي أبو يونس» (48 عاماً)، وهو كاتب ومحلل سياسي. وقام المحققون باستجوابه حول بعض آرائه التي يقولها في محاضراته وبعض المنشورات التي يكتبها أو ينشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وطلب منه المحققون أن يعطيهم «الرقم السري» الخاص بصفحته. ثم أخلي سبيله بعد حوالي 9 ساعات من الاحتجاز.

أما الصحفي «طارق موسى الفرا» (28 عاماً) فجرى استدعاؤه للتحقيق يوم 8 آب (أغسطس) 2015 من قبل جهاز الأمن الداخلي في خان يونس. وبحسب الفرا فقد «تعرض للتحقيق والمعاملة القاسية والمهينة على خلفية منشورات له على فيسبوك وبسبب قيامه «بنشر طلب الاستدعاء على صفحته».

وقال «الفرا» إن التحقيق جرى معه وهو معصوب العينين، وضربه المحقق على ظهره وخاصرته، فيما كان يوجه له الأسئلة عن سبب انتقاده قرار النائب العام باغلاق شركة جوال؟ وعن تعليقات أخرى كان نشرها على صفحته واعتبرت تهكماً على حكم «حماس» في قطاع غزة. وطلب منه المحقق «كلمة السر» الخاصة بحسابه قبل أن يقوم بشبحة، ثم استدعاه مجدداً وطلب منه حذف بعض



المنشورات التي كانت في الصفحة، وأجبره على كتابة اعتذار على صفحته عن قيامه بنشر طلب الاستدعاء على الفيس بوك. ثم حضر مدير الأمن الداخلي بخانيونس وتناقش مع «الفرا» في بعض الآراء التي يحملها. ثم قرر إخلاء سبيله وأوصله إلى بيته على أن يعود مجدداً في الأسبوع الذي يليه.

جدير بالذكر أن «الفرا» كان اعتقل في وقت سابق في شهر كانون الثاني (يناير) لمدة يومين من قبل جهاز «الأمن الداخلي»، وذلك على خلفية حملة أطلقها على الفيسبوك تدعو لعقد الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتقدم حينها بطلب رخصة لعقد اعتصام بهذا الخصوص، لكنه فوجئ بالرد عليه من خلال الاعتقال.

اعتقالات على خلفية تنظيم أو المشاركة في تظاهرات:

تطلب وزارة الداخلية في قطاع غزة ممن ينوي عقد اعتصام أو احتجاج ما أن يتقدم بطلب تصريح لهذا النشاط لدى وزارة الداخلية، غير أن المشكلة أن الموافقة على هكذا طلبات ليست تلقائية وغالبا لا تتعلق بالجانب التنظيمي للتظاهرة، بقدر ما إن الوزارة توافق على المظاهرات والاحتجاجات التي لا تتعارض مع سياساتها.

هذه المعادلة أفضت إلى أن بعض التظاهرات تحدث دون تقديم طلب بتنظيمها، أو أن الطلب يكون قد قُدم ورُفض أو لم يحصل على إجابة. وفي هذه الحالات، لا تتوانى الشرطة وأذرعها المختلفة، ولا سيما وحدات حفظ النظام، في فض هذه التظاهرات «غير المرخصة»، وبترافق ذلك مع ممارسة العنف أحيانا، إضافة إلى اعتقال القائمين على التظاهرة أو عدد من المشاركين فيها أحيانا أخرى.

ففي مطلع العام 2015، فضت قوات من الشرطة والانضباط العسكري تجمعاً سلمياً تم تنظيمه من قبل عدد من أنصار حركة «فتح» إحياء لذكرى انطلاقها، وسط مدينة النصيرات في محافظة الوسطى. وبحسب شهود العيان، قام أفراد الشرطة بالاعتداء على بعض المشاركين بالضرب بالعصي، واحتجزت 3 منهم، حيث تم التحقيق معهم في مركز شرطة النصيرات وأفرج عنهم بعد نحو 7 ساعات من الاحتجاز.

وفي 23 آذار (مارس)، قام مجموعة من المواطنين بتنظيم اعتصام احتجاجاً على استمرار انقطاع التيار الكهربائي عنهم خصوصاً أن بيوتهم كانت دُمرت في الحرب الأخيرة على غزة صيف عام 2014. غير أن قوات من الشرطة حضرت إلى المكان وطلبت منهم فض الاعتصام، ولما رفضوا ذلك قام عناصر الشرطة بإطلاق أعيرة نارية في الهواء واعتدوا على المتظاهرين بالضرب بالعصي ما تسبب بإصابة بعضهم برضوض وجروح نقلوا على إثرها إلى المستشفى الأوروبي لتلقي العلاج، فيما تم احتجاز 5 آخرين لعدة ساعات.

كما نظم مجموعة من المواطنين مظاهرة في حي الشابورة بمحافظة رفح يوم 14 أيلول (سبتمبر)، احتجاجاً على مشكلة تقطع الكهرباء المستمرة منذ سنوات، غير أن الشرطة فضت التظاهرة حين محاولتها الاقتراب من مقر شركة الكهرباء، واعتقلت 6 شبان، وقامت بالتحقيق معهم عن انتماءاتهم وأسباب انضمامهم للتظاهرة، وأجبرتهم على التوقيع على تعهد بعدم المشاركة في أعمال شغب أو الإخلال بالنظام العام، ثم أفرج عنهم في اليوم التالي بكفالة مالية.

«محمد فتحي أحمد جمعة» (26 عاماً)، هو أحد أولئك الشبان الذين تم اعتقالهم، قال إنه والمعتقلين الآخرين تعرضوا للشتم والضرب، وأتهموا بإلقاء الحجارة على الشرطة وشتم أفرادها وإشعال إطارات سيارة في المكان.

وفي نفس اليوم، ولكن هذه المرة في ساحة الجندي المجهول وسط مدينة غزة، نُظمت وقفة شارك فيها قرابة 50 شخصاً احتجاجاً على تواصل أزمة الكهرباء في القطاع، غير أن أفراد الشرطة سرعان ما وصلوا إلى المكان وفضوا المجتمعين، واعتقلوا 6 أشخاص، حيث جرى احتجازهم في مقر الشرطة لـ4 ساعات، خضعوا خلالها لاستجواب حول الوقفة التي شاركوا فيها ومن نظمها، ثم أُخلي سبيلهم بعد توقيعهم تعهداً بالالتزام بالنظام والقانون.

التعذيب والمعاملة القاسية

كما عانى المعتقلون على خلفيات سياسية في الضفة من التعذيب والمعاملة القاسية، عانى أقرانهم في قطاع غزة من ذات الانتهاك على يد قوات الأمن التابعة لـ«حماس»، وبصورة عشوائية أظهرت استهتاراً كبيراً، غالباً، في إنسانية الشخص المعتقل، سواءً كان اعتقاله قانونياً أم تعسفياً.

وكان تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقصي الحقائق بشأن النزاع في غزة، المعروف بـ«تقرير غولدستون»، قد أشار إلى ممارسة الأجهزة الأمنية في قطاع غزة للتعذيب والمعاملة القاسية (الفقرة 1345 من التقرير وما بعدها).

وتشمل أشكال التعذيب والمعاملة القاسية المتبعة في قطاع غزة، الضرب بأساليبه المختلفة، على الوجه وأجزاء الجسم المختلفة، والشبح، والشتم، وكثيراً ما تمتزج عبارات أفراد الشرطة والأمن أثناء تعذيب الشخص أو ضربه بعبارات وشتائم قاسية بحقه (من قبيل: بدنا نربيك، أنت وقح، رح ندعس عليك)، إضافة إلى الاتهام اللفظي بالعمالة للاحتلال.

وتظهر الشكاوى التي تلقيناها للعام 2015، أن (39) حالة تعرضت للتعذيب أو المعاملة القاسية في سجون غزة خلال هذا العام، أي بنسبة الثلث من مجموع المعتقلين تعسفياً، وهي نسبة مرتفعة جداً دون شك.

حالات تعذيب

بتاريخ 4 و5 كانون الثاني (يناير)، قام جهاز الأمن الداخلي باستدعاء 13 من مسؤولي حركة فتح في مناطق مختلفة من محافظة غزة، واعتقل 5 آخرين، على خلفية أنشطة قامت أو كانت ستقوم بها «فتح» في ذكرى انطلاقها. وقد أُجبر المحتجزون على خلع ملابسهم في أجواء باردة وتم الاعتداء عليهم بالضرب المبرح، وتهديدتهم في حال قاموا بأي نشاط، ثم أفرج عنهم بعد ساعات.



وقال نهر الحداد (58 عاماً)، وهو أمين سر «إقليم شرق غزة» في حركة فتح، إنه تلقى اتصالاً من قبل الأمن الداخلي في غزة، بحجة أن هناك أنشطة ستقوم بها فتح في المنطقة التي تخضع لمسؤوليته في فتح، وحمّله الشخص المتصل «مسؤولية شلال الدم الذي سيحدث إن تمت الفعالية»، وهو ما قاد إلى إلغاء الفعالية. وفي يوم 4 كانون الثاني (يناير)، وصله استدعاء مكتوب على بيته بضرورة

الحضور لمقر الشرطة (القصر الحاكم) في المحافظة، وهو الاستدعاء الذي وصل في نفس اليوم لمجموعة من قيادات «فتح» في غزة. وبحسب «الحداد»، فقد توجه والآخرين إلى مقر القصر الحاكم، ومن هناك جرى اقتيادهم بسيارة الشرطة إلى جهة مجهولة، وفيها تعرض والذين معه للإهانة والشتم والضرب على القدمين والوجه، وطلب أحد العسكريين منهم خلع ملابسهم والبقاء بالملابس الداخلية، رغم برودة الجو، ثم سكب أحدهم الماء البارد على ظهر «الحداد» وقام بشبحة لمدة ساعتين ووضع كيساً في رأسه.

وقال «الحداد» إن المحققين أعطوا كل واحد من المحتجزين اسم امرأة، وطلبوا منهم الإجابة بنعم عند المناداة عليهم بأسماء النساء. وحين رفض الاستجابة لطلبهم قاموا بشتمه وضربه على رجليه ووجهه وظهره، وفعلوا كذلك مع الباقين. ويضيف «الحداد» أنه خضع لاستجواب بعد ذلك تمحور حول أنشطة فتح وهيكليتها، وقال له المحقق إنهم هم الحكومة هنا وهم الذي يقررون ما يُنفَّذ أو لا. وبعد حوالي 7 ساعات أخذوهم مرة أخرى في سيارة ووضعوا كيساً أسود في رؤوسهم وأخلوا سبيلهم في أماكن متفرقة من قطاع غزة.

ومن بين هؤلاء الذين تعرضوا للتعذيب في ذات الحادثة: زياد مطر، وسيم عبيد، محمد الترامسي، أحمد الحويطي، زاهر أبو عميرة، رائد عياد، نايف خويطر، أحمد مرشد، سعدي حلس، محمد الزايغ، محمد الوحيدي، إياد رمضان، حمدي أبو شريعة.

وفي 23 شباط (فبراير)، تلقى «حاتم عثمان» (49 عاماً)، وهو موظف سابق في السلطة، مع مجموعة أخرى من أفراد «فتح» في المنطقة الوسطى، استدعاءً من قبل جهاز الأمن الداخلي في غزة، للحضور إلى مقراته في دير البلح اليوم التالي. وحين ذهب «عثمان» للمقابلة، دار التحقيق معه حول التفجيرات التي كانت شهدتها مناطق متفرقة من قطاع غزة وعن وجود تربطه ب«محمد دحلان» القيادي الفتحاوي المثير للجدل. وبحسب «عثمان»، قام المحققون بوضع عصابة على عينيه، وأمروه بالوقوف بجانب الحائط والمباعدة بين قدميه، فأخبر المحققين بوجود كسر قديم في ساقه، فأجلسوه على كرسي صغير وبدؤوا بتوجيه الأسئلة له. ثم قام أحد المحققين بالضغط على أصابع فيما قام الآخر بضربه على رأسه ودفعه بقوة على الحائط ما أدى إلى حدوث التواء حاد في قدمه، ثم بدؤوا بضربه على قدميه بكابل كهربائي. وبعد قرابة نصف ساعة حضر شخص ثالث ونقلوه لمستشفى «شهداء الأقصى» حيث وُضعت له جبيرة.

وفي 27 شباط (فبراير) 2015، تم اعتقال الصحفي «خالد إسماعيل أبو مغصيب» (37 عاماً) من قبل الشرطة في الزيتون بمدينة غزة، دون وجود إذن قضائي يسمح باعتقاله. ثم جرى التحقيق معه عن قيامه بتغطية فعالية احتجاجية على الأوضاع المعيشية في غزة قام بها بعض الشبان، ولما قال «أبو مغصيب» للمحقق إنه لا يملك أي تصوير للتظاهرة، انهال عليه أفراد الشرطة بالضرب، وصفعه أحدهم على وجهه وبدأ بالصراخ عليه، ثم وضعوه في زنزانة صغيرة. ثم تم الإفراج عنه بعد 4 ساعات وإلزامه بتوقيع تعهد «بالالتزام بعدم التعرض للحكومة وعدم التواجد في مناطق الشبهات».



خلفية قانونية

تعد هذه الأفعال التي قامت بها الأجهزة الأمنية الفلسطينية، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، مخالفة للالتزامات التي تقع عليها، سواءً بموجب القوانين المحلية الفلسطينية، أو بموجب التزاماتها كطرف في عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

فقد نصت المادة (9) من القانون الأساسي الفلسطيني على عدم التمييز على أساس الرأي السياسي، ونصت المواد (11) و (12) و (13) على عدم جواز القبض على أحد أو حبسه إلا بأمر قضائي، وحق الأشخاص في الاتصال بمحامٍ أثناء فترة الاحتجاز، وعدم إخضاعهم لأي نوع من الإكراه أو التعذيب، وعلى اعتبار الاعتراف الذي يؤخذ بالإكراه باطلاً.

كما نصت المواد (19) و (26) و (27)، على حق كل إنسان بالتعبير عن رأيه بأي وسيلة، وعلى الحق في المشاركة في الأحزاب السياسية، وأكدت على حرية وسائل الإعلام والصحافة والعاملين فيها.

وتأكيداً من القانون الأساسي الفلسطيني على جديته في هذا الإطار، عدت المادة (32) أن أي اعتداء على الحريات الشخصية والعامة المذكورة آنفاً، يعد جريمة لا تسقط بالتقادم، ويتسحق الضحية فيها تعويضاً عادلاً من السلطة.

وانعكس عدد من هذه القواعد التي نص عليها القانون الأساسي في القوانين المحلية المعمول بها في فلسطين، ولا سيما قانون الإجراءات الجزائية. وبالإضافة إلى ذلك، نصت المادة (6) من قانون المطبوعات والنشر (1995)، على أن تعمل الجهات الرسمية على تسهيل مهمة الصحفي في الاطلاع على برامجها.

وعلى المستوى الدولي، أصبحت فلسطين في نيسان (أبريل) 2014 طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966)، وفي اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز، واتفاقية مناهضة التعذيب، والتي عدت التعذيب جريمة لا تسقط بالتقادم. وإن الأفعال المذكورة في هذا التقرير، تنتهك نصوص هذه الاتفاقيات بشكل فاضح، كما تنتهك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والذي أصبح جزءاً من القانون العرفي الدولي، فهي تمثل انتهاكاً للمادة 3 فيما يتعلق بالحق في الحياة والحرية، وللمادة 5 فيما يتعلق بعدم التعرض للتعذيب والمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة؛ وللمادة 9 في تحريمها اعتقال أي إنسان أو حجزه تعسفاً، والمادتين 10 و 11 فيما يتصل بالحق في إجراءات قضائية عادلة.

كما أن تفريق التظاهرات دون سبب وجيه يتمثل في خطر محقق وحقيقي، إضافة إلى الاستعمال المفرط للقوة في تفريقها، يتعارض مع مقتضيات مدونة الأمم المتحدة لقواعد السلوك لمسؤولي إنفاذ القوانين (المادة 3)، ومع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن استعمال القوة والأسلحة النارية (المبدأ 4).

محلياً:

1. إن الرئيس الفلسطيني «محمود عباس»، بصفته رئيس السلطة الفلسطينية، والمسؤول الذي يتبع له جهاز «المخابرات العامة»، مطالب بإصدار قرار واضح وملزم بوقف كافة أشكال التعذيب في سجون السلطة، ووقف الاعتقال التعسفي، وعدم تقييد الحريات العامة للمواطنين.
2. وإن رئيس الوزراء الفلسطيني «رامي الحمد الله»، مطالب بصفته رئيس الوزراء، ووزير الداخلية، ويتبع له جهاز «الأمن الوقائي»، بإصدار ذات القرار فيما يتعلق بوقف كافة أشكال التعذيب، ووقف الاعتقال التعسفي، وعدم تقييد الحريات العامة للمواطنين.
3. الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، مطالبة بحكم أنها سلطة الأمر الواقع في القطاع، وبموجب ما أطلقه مسؤولوها من تصريحات عديدة كما العديد من مسؤولي «حماس»، عن التزامهم باتفاقيات حقوق الإنسان وبما يمليه القانون الدولي، وباعتبارهم جزءاً من منظومة السلطة، بوقف التعذيب في السجون التي تتبع لها بشكل كامل، ووقف الاعتقال التعسفي، وعدم تقييد الحريات العامة للمواطنين.
4. ينبغي على المسؤولين، كل فيما يخصه، العمل على الإفراج الفوري عن كل المعتقلين تعسفياً، وضمان إنصافهم وتعويضهم بموجب ما يمليه القانون، ومحاسبة المسؤولين عن اعتقالهم تعسفياً أو تعذيبهم.
5. ندعو المحاكم ودوائر النيابة العامة في فلسطين إلى الاضطلاع بمسؤوليتها التي يملها عليها القانون، ومراقبة السجون للتأكد من خلوها من معتقلين تعسفياً، وفتح تحقيق في حالات التعذيب، وتقديم المسؤولين عنها للمحاكمة. وبأن يبعدوا المحاكم عن واقع الانقسام الفلسطيني.
6. الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة، مدعوة إلى الالتزام الفعلي بما تمليه النصوص القانونية فيما يتعلق بأدائها لمهامها، وأن تضمن عدم اعتقال أحد إلا بإذن قضائي، وعدم ممارسة التعذيب، وأن تعمل على إشاعة الأمان بدل الخوف.

7. كما أن الأجهزة الأمنية ومسؤوليها مدعوون إلى فتح باب مقراتهم للمنظمات الإنسانية لممارسة الرقابة، والعمل على تنظيم دورات توعوية لأفراد الأمن عن واجباتهم القانونية، خصوصاً مع صيرورة فلسطين عضواً في العديد من اتفاقيات حقوق الإنسان.

8. كما أن الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، مدعو لدعوة المجلس التشريعي للالتزام، وتمير قوانين تجرم التعذيب، بكل أشكاله، بشكل قاطع. وتزيد من الرقابة الممارسة على الأجهزة الأمنية في أدائها لمهامها.

دولياً:

9. ندعو المقرر الخاص المعني بالاعتقال التعسفي، ولجنة مناهضة التعذيب، إلى أخذ القضية في اعتبارهم، والتواصل مع السلطة الفلسطينية لمنع تكرار هكذا أفعال في ضوء التزاماتها الدولية.

10. كما ندعو المقرر الخاص إلى دراسة حالات الاعتقال التعسفي في فلسطين وإصدار قرار فيها.

11. وأخيراً فإن حكومات العالم، ولا سيما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مدعوة بما لها من علاقات جيدة مع السلطة، إلى العمل معها لوقف هذه الانتهاكات بشكل قاطع، ومحاسبة مرتكبيها.



المرصد الأورومتوسطي
لحقوق الإنسان

المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (جنيف)

Euro-Mediterranean Human Rights Monitor

جنيف - سويسرا

www.euromedmonitor.org

info@euromedmonitor.org

0041223211255